جـدا Jada
شـركـة صـنـدوق الـصـنـاديـق
Fund of Funds Company

"جـدا" في عام 2020:

تمويل مستقبل المملكة العربية السعودية

إحدى شركات
صندوق الاستثمارات العامة
Owned by
Public Investment Fund

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نؤكـد حرصنـا واهتمامنـا بتنميـة أعمـال المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة ودعم رواد الأعمـال.. لتعـزز هـذه القطاعـات اقتصادنـا وترتقـي بتنميـة الوطـن والمواطـن.

خادم الحرمين الشريفين

الملـك سلمـان بن عبـدالعزيـز

سنستمر في دعم برامج تحقيق الرؤية من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الكبرى وتنمية أعمال المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ودعم رواد الأعمال التي تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي والتي من شأنها كذلك تنويع الاقتصاد وفتح مجالات جديدة للاستثمار والتوظيف.

صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان

قائمة المحتويات

01	مهمة "جدا"	07
02	أهم المؤشرات المالية - عام 2020 بالأرقام	13
03	جائحة كوفيد-19: التأثير على قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة	15
04	استثمارات "جدا" خلال عام 2020	18
05	تطورات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة	22
06	المرأة السعودية ضمن منظومة رأس المال الجريء والملكية الخاصة	26
07	مبادرات "جدا"	28
08	أبرز إنجازات الشركاء والقطاع	36
09	التغييرات التنظيمية خلال عام 2020	45
10	رؤيتنا لعام 2021	48

عن "جـدا"

تأسست "جدا" لتعزيز وتطوير بيئة أعمال مزدهرة لقطاعي رأس المال الجريء والملكية الخاصة، والذي سيكون قادراً بدوره على تمويل نمو مستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وكانت الشركة قد أُطلقت إثر قرار التأسيس الصادر عن مجلس الوزراء. وقد أسس صندوق الاستثمارات العامة "جدا" برأسمال استثماري بلغ 4 مليارات ريال سعودي، أي حوالي مليار دولار أمريكي. ويعد إنشاء "جدا" جزءًا مهمًا من رؤية المملكة 2030؛ وهي رؤية تمثل خطة حكومية شاملة لتحفيز النمو الاقتصادي.

تستثمر "جدا" في صناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة والتي تستهدف السوق السعودي، والتي تلتزم بمعايير محددة فيما يخص الحوكمة والشفافية، وبما يتّسق مع الممارسات العالمية في إدارة الصناديق.

مهمة "جدا"
الصفحة 07

أهم المؤشرات المالية
الصفحة 13

استثمارات "جدا" خلال عام 2020
الصفحة 18

1.

مهمة "جدا"

1.1 "عام 2020 في سطور"
كلمة رئيس مجلس الإدارة

منذ التأسيس، نعمل في "جدا" على خدمة القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال دعم الجهود لتطوير بيئة عمل حيوية لصناديق الاستثمار في الملكية الخاصة ورأس المال الجريء. حيث التزمنا في العام 2020 باستثمارات تصل إلى 1.14 مليار ريال سعودي (304 مليون دولار أمريكي) لصالح 14 صندوقاً استثمارياً، ونفخر بأن أنشطتنا بدأت تؤثر بشكل إيجابي على حياة مواطنينا والمقيمين. ومن خلال تمويلاتنا، شاركت "جدا" في توفير رأس مال استثماري لأكثر من 250 شركة واعدة، إلى جانب دعم تطورها ونموها. وتمكنت هذه الشركات بدورها من خلق العديد من فرص العمل لمواطنينا والمقيمين في المملكة، بالإضافة إلى تحسين تجربة وجودة حياة المستهلكين من خلال تقديم منتجات وخدمات أحدث وأفضل. كما نفخر بأن أنشطتنا قد ساهمت في دعم التوجه المتسارع للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجل العام الماضي نمواً بنسبة 55% على أساس سنوي في تمويلات رأس المال الجريء المخصصة للشركات السعودية الناشئة.

نحن بالطبع لا نزال في بداية الطريق. وتماشياً مع رؤية مملكتنا الحبيبة لعام 2030، فإننا نسعى إلى المساهمة في بناء اقتصاد مزدهر من خلال الجهود المستمرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في السنوات المقبلة. وإنني باسمي وبالنيابة عن زملائي في مجلس الإدارة، نؤكد لكم حرصنا وتفانينا في سبيل تحقيق هذه الرؤية وأهدافها، ونعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للقيادة الرشيدة والطموحة لبلادنا، إلى جانب الدعم الكبير والتوجيه المستمر من صندوق الاستثمارات العامة.

مازن أحمد الجبير

رئيس مجلس الإدارة

1.2 تعزيز فرص نمو قطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء

مما لا شك فيه أن سنة 2020 كانت عاماً غير مسبوق فعلاً، إذ كشف الانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 التي كابدناها جميعاً حول العالم وفي المملكة العربية السعودية، عن تحديات متعددة تواجه الاقتصاد حالياً. وقد أكدت الجائحة حقيقة مهمة، وهي أن تنويع الاقتصاد السعودي، بما يتجاوز الاعتماد الكلي على موارد النفط والغاز، أولوية ستحدد ملامح مستقبل المملكة.

في ظل هذا الواقع المعقد، نؤمن إيماناً راسخاً في "جدا" بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة ستؤدي دوراً محورياً في التحولات التي سيشهدها العقد المقبل. لذا ومنذ اليوم الأول، تمثلت أولوية ومهمة "جدا" الرئيسية في دعم القطاع الخاص المتنامي، خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 35% بحلول عام 2030، تماشياً مع رؤية 2030. بدأ صندوق الصناديق "جدا" العمل في 2019 باستثمارات رأسمالية تبلغ قيمتها 4 مليارات ريال سعودي (1.07 مليار دولار أميركي) لتحفيز الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل جديدة.

وتحولت "جدا" خلال السنة الماضية إلى بوابة للمستثمرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ومحرك أساسي للتنمية، إذ تضع على عاتقها تحفيز نمو كبير في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية.

نحن في "جدا" نحقق هذه الرؤية عن طريق حشد الصناديق الطموحة لضمان الدعم الاستراتيجي والمالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في تحقيقها بشكل مستدام وطويل الأمد. وتشمل الأمثلة الأهم لأنشطتنا استثمارنا مؤخراً في صندوق "ميراك المالية" لاستثمارات التقنية، والذي يهدف إلى دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا خلال المراحل المبكرة، و استثمارنا في صندوق "ألفا للأطعمة والمشروبات"، دعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية والمشروبات، بالاضافة إلى إلتزاماتنا تجاه صندوق "بداية" التابع لصندوق "شروق"، و"رائد فنتشرز" و"هلا فنتشرز" لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانيات التحويلية العالية. وتعكس تلك الأمثلة رؤيتنا للمستقبل وإيماننا بالفرص الهائلة التي تمتلكها المملكة.

منذ عام 2019، التزمنا بتوفير إلتزامات بأكثر من 1.14 مليار ريال سعودي (304 مليون دولار أمريكي) ستذهب لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة المناسبة في وقت هي بأمس الحاجة لهذه التمويلات، وخصصت "جدا" حتى عام 2020 1.14 مليار ريال سعودي (304 مليون دولار أمريكي) لأكثر من 253 شركة قائمة، مما أثمر عن خلق 3,372 فرصة عمل في المملكة العربية السعودية.

كما نظمنا دورات تدريبية لمجموعتين من أصحاب المصلحة في قطاع رأس المال الجريء والملكية

لا توجد أسرار للنجاح.

الخاصة جذبت 90 مشاركاً, واستضفنا خمسة لقاءات, بهدف فتح الفرص الهائلة للسوق السعودية أمام الصناديق المحلية والدولية. يمكن لتلك الصناديق التحول إلى قوة دافعة رئيسية تسهم في تحقيق مبادئ رؤية المملكة 2030, وتسترشد إنجازاتنا دوماً بأهدافنا لتنويع الاقتصاد السعودي, وتحفيز الفرص في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة ورعاية نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى نشاطها الاستثماري الأساسي تعاونت "جدا" مع الهيئات التنظيمية السعودية مثل هيئة السوق المالية ووزارة الاستثمار, لتحديد وتجاوز العقبات التي تعرقل تسريع نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

ونتيجة لجهودنا في ذلك المجال, شهدنا نمواً كبيراً لتدفق استثمارات رأس المال الجريء إلى الشركات الناشئة السعودية. وخلال عام 2020, ورغم التحديات الصعبة, شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في استثمارات رأس المال الجريء, لتتجاوز 570 مليون ريال سعودي (152 مليون دولار أمريكي) استُثمرت في 88 شركة ناشئة مقرها السعودية, ما يمثل نمواً سنوياً مذهلاً بنسبة 55 بالمئة في حجم التمويل المخصص للقطاع خلال العام.

ولم تقتصر جهود "جدا" على استثمار مبالغ ضخمة من رأس المال, بل حافظنا دوماً على التزامنا بأعلى المعايير الأخلاقية التي تحكم كل خطواتنا. ويعني ذلك عقد مباحثات لضمان تطبيق أفضل الممارسات لتطوير القطاع ووضع المعايير المناسبة للمستثمرين الآخرين, ويعد ذلك أمراً بالغ الأهمية لأن "جدا" مكلّفة بالاستثمار في فئة جديدة من الأصول ضمن منظومة لا زالت قيد التطوير.

لذا يشكل اختيار الكيانات التي نعقد شراكات معها عاملاً أساسياً بالنسبة لنا. فالمخاطر كبيرة, وقد يعتمد مستقبل اقتصادنا على نجاح أعمالنا. وعندما يُقدم عرض استثماري إلينا نطبّق إجراءات صارمة ودقيقة. ونتبع ثلاثة مبادئ أساسية عند بحث الاستثمار في شركة ما من عدمه, هي: تقييم فريق عمل الشركة واستراتيجيتها وهيكليتها وإنجازاتها السابقة.

ومع تقدمنا نحو نصف عام 2021, نحرص على البحث بعمق ومعالجة التحديات المتبقية التي يجب على السعودية مواجهتها لإطلاق إمكاناتها الاقتصادية بالكامل. لذا ستستمر "جدا" في دعم الصناديق التي تختار المشاريع الواعدة والأفضل.

وفي المدى المنظور, نصمم على الحفاظ على المستوى العالي لأدائنا ومعاييرنا الأخلاقية مع سعينا لاستثمارات جديدة في السنوات المقبلة.

عادل العتيق

الرئيس التنفيذي

1.3 كيف رفعت "جدا" مستوى الوعي بقطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء خلال عام 2020؟

يعد قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة قطاعاً جديداً في السعودية ويحتاج إلى الدعم والتمكين وإلى بيئة حاضنة تضمن ازدهاره. وتتمثل مهمة "جدا" كصندوق للصناديق في توفير التمويل للشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة عبر استثمارات مستدامة تجارياً تقدمها صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء.

لذا, يجب على "جدا" دعم تلك الصناديق وتوجيه أعمالها عبر الاستثمار فيها, وحمايتها من المخاطر, لتتمكن الصناديق من مواصلة دعمها للتنمية. كما تؤدي "جدا" دور الميسّر والممكّن للقطاع, ومنذ عام 2020, وضعت على رأس أولوياتها التوعية بأهمية القطاع وجهوده لمستقبل الاقتصاد السعودي.

وبُنيت جهود "جدا" للارتقاء بقطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة على ثلاثة محاور رئيسية

الاستثمار

أولاً, استثمرت "جدا" رأسمالها في صناديق تستهدف الشركات والقطاعات السعودية الواعدة. وأثبتت معاييرنا العالية للأداء العوائد المالية المرتفعة المتوقعة أن قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية مليء بالفرص ويستحق الدعم. ويعتبر سجلنا الحافل بالاستثمارات وسيلة فعّالة لمعرفة القطاعات الاقتصادية المربحة في المملكة. مثلاً, أبرمت "جدا" شراكات مع صناديق استثمارية لتمويل شركات ناشئة في مجال الكماليات, وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية, إضافة إلى قطاع الأغذية والمشروبات. عموماً, شاركت "جدا" في 2020 بشكل عام في 177 جولة تمويل أولى و61 جولة تمويل ثانية و9 جولات تمويل ثالثة وجولتي تمويل رابعة وجولة تمويل واحدة من الفئة الخامسة. ونعتبر الجودة أولى اهتماماتنا, ونولي الأولوية للقطاعات التي تملك أكبر تأثير على تطوير الاقتصاد, والتي يمكنها ضمان أن تكون استثماراتنا مربحة ومجدية. ويمتلئ قطاع التمويل في السعودية الآن بالفرص ونحن ملتزمون بتطويرها باستمرار عبر تفاعلاتنا.

جمع أصحاب المصلحة

ثانياً، نظمت "جدا" سلسلة من الفعاليات والبرامج والمبادرات لتسليط الضوء على ديناميكيات قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة وتطوراته. وعبر برنامج المديرين الجدد، دربنا أكثر من 90 متخصصاً وعقدنا شراكة مع البروفسور فلورين فاسفاري، الأستاذ في معهد الشركاء المحدودين المؤسسيين وكلية لندن للأعمال، بهدف توفير المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق التميز في مجال الملكية الخاصة وإضافة المزيد من المواهب المحلية لهذه القطاع. كما تضمنت الدورة التدريبية، جلسة خاصة مع هيئة السوق المالية في المملكة، تناولت ترخيص الصناديق الخاصة، وتصنيفات الصناديق، والتغييرات في قوانين صناديق الاستثمار.

وإلى جانب البرنامج التدريبي، جذبت "جدا" المزيد من الاهتمام بمشهد رأس المال الجريء والملكية الخاصة عبر خمسة لقاءات افتراضية. وتضمنت الجلسات مواضيع متنوعة، بدءاً من تقديم رؤى حول السوق وصولاً إلى تدارس الإصلاحات التنظيمية المستحسنة، وجمعت ممثلين رفيعين عن القطاع وشخصيات سياسية، مثل أسعد كرم، رئيس الملكية الخاصة لدى "ألفا المالية"، ونورة السرحان، المدير التنفيذي للاستثمار في الشركة السعودية للاستثمار الجريء، ومازن الزيدي، مدير الابتكار وريادة الأعمال في الهيئة العامة للاستثمار السعودية، وقيس العيسى، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "فيجن فينتشرز"، وعمر المجدوعي، الشريك المؤسس لشركة "رائد" للاستثمار ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لرأس المال الجريء والملكية الخاصة.

توفير الدعم للقطاع لدى الهيئات التنظيمية السعودية

أخيراً، تعبّر "جدا" عن رأي القطاع من خلال السياسات الداعمة لضرورة بناء إطار تنظيمي قوي وجذاب في السعودية. مثلاً، قدمنا توصيات بشأن مشروع قانون الشركات التجارية الجديد وأقمنا علاقات وثيقة مع هيئة السوق المالية لتعديل وتحديث لوائح صناديق الاستثمار والأنظمة الأخرى المرتبطة بها. إن مشروع قانون الشركات التجارية الجديد سيمثل نقطة تحول في طرق عمل المستثمرين في المملكة. إن جميع الجهات الحكومية في المملكة تعمل لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٢٠ وهي ستتمكن من تعزيز عملها بفضل هذا القانون.

إن مساهمة "جدا" في وضع اللوائح والضوابط القانونية وفهمها العميق للبنية القانونية في المملكة يتيح لها تقديم المشورة الاستراتيجية إلى مديري الصناديق الذين يدخلون السوق لأول مرة ودعم احتياجاتهم.

1	2	3	4	5	6
تعميم أفضل الممارسات العالمية في المملكة	دعم الإطار القانوني في المملكة	إدارة برنامج مدير الصندوق الناشئ	تسهيل الحوارات العالمية	توسيع شبكة قطاعي رأس المال الجريء والملكية الخاصة	تطوير دراسات الحالة للشركات في السوق الناشئة

تعزيز بيئة أعمال مزدهرة لقطاعي رأس المال الجريء والملكية الخاصة

2. أهم المؤشرات المالية

حتى نهاية عام 2020 بالأرقام

إجمالي التمويلات المُلتزم بها

1.14
مليار ريال سعودي

إجمالي رأس المال المستثمر عام 2020

151.4
مليون ريال سعودي

استثمرت "جدا" في

14 صندوقاً }

12 صندوق رأس مال جريء
صندوقين ملكية خاصة

باتت "جدا" تدعم

253
شركة

3,372 وظيفة
اعتباراً من الربع الرابع لعام 2020

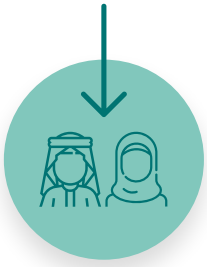

توظف "جدا"

16 شخصاً بدوام كامل

5 بينهم سيدات

3.
جائحة كوفيد-19: التأثير على قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة

جائحة كوفيد-19: التأثير على قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة

حافظ قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة على متانته وأظهر آفاق نمو أوسع من أي وقت مضى، بالرغم من تأثيرات جائحة كوفيد-19 الخطيرة على الاقتصاد السعودي، وعلى العالم بأسره. وشكّلت قدرته على المحافظة على أدائه الجيد رغم الأزمة دليلاً جديداً على قدرته على تحقيق نتائج باهرة في الأشهر المقبلة.

أولاً، أثبتت أزمة كوفيد-19 قوة الشركات السعودية الناشئة، وساعدت على تعزيز نشاط قطاع رأس المال الجريء في المملكة.

سجلت المملكة عام 2020 زيادة بنسبة 55% في إجمالي التمويل المخصص للشركات الناشئة السعودية، بعكس التباطؤ الذي شهدته بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مثلاً، شهد لبنان انخفاضاً بنسبة 34% والأردن بنسبة 38%. واستفادت عدة شركات سعودية من الجائحة لتكييف منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها أكثر جاذبية للعملاء وبالتالي أكثر جاذبية للاستثمارات. مثلاً، أنجزت شركة توصيل الطعام "جاهز" جولة تمويل أولى بقيمة أكثر من 136 مليون ريال سعودي (36.5 مليون دولار أمريكي) ضمن إحدى أكبر جولات التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2020، بعدما بدأت في تزويد زبائنها بخدمات التوصيل من متاجر البقالة وغيرها استجابة لتأثير كوفيد-19 [1]، بعدما كان عملها يقتصر على توصيل الأطعمة والمواد الغذائية.

وتابعت "جدا" عن قرب انتشار الجائحة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تنضوي تحتها الصناديق الشريكة. ووضعنا على رأس قائمة أولوياتنا لهذا العام التخفيف من المخاطر عبر اختيار التوقيت الملائم للاستثمار ومتابعة تنفيذ استراتيجيتنا السليمة لإدارة الاستثمارات[2]. واستثمرت "جدا" في صندوق "ألفا للأطعمة والمشروبات"، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو، خصوصاً ضمن قطاع الأغذية والمشروبات المزدهر الذي تعمل فيه "جاهز".

[1] تقرير ماغنيت حول رأس المال الجريء في المملكة لعام 2020

٢ مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط في ١٨ يناير ٢٠٢١، صندوق الصناديق السعودي: "كورونا" أفرز فرصاً لاستثمار ٢٦٦ مليون دولار في ٢٠٢٠.

كما عززت جائحة كوفيد-19 نشاط بعض القطاعات الواعدة, إضافة إلى عدد من الشركات, مما يؤكد الاهتمام بصناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة.

وأخيراً, أكدت الجائحة الحاجة إلى تنويع الاقتصاد السعودي, مما يجعل استثمارات رأس المال الجريء والملكية الخاصة أكثر أهمية في البلاد.

مثّل تمويل الشركات في قطاع التجارة الإلكترونية خلال مراحل التمويل المتقدمة أحد المزايا الرئيسية لطبيعة الاستثمارات التمويلية في المملكة, حيث مثّل القطاع 45% من كل الاستثمارات وسجل نمواً سنوياً بنسبة 68%, وتبعه وكذلك قطاع النقل الذي سجّل نمواً سنوياً بنسبة 2,748% من حيث التمويل, وفي قطاع خدمات الشركات, الذي نما بنسبة 3,021% خلال عام 2020. وبرز التعليم كقطاع مجدٍ من حيث فرص رأس المال الجريء والملكية الخاصة, بزيادة قدرها 25% مقارنة بعام 2019. شكلت جولات التمويل الأولى بشكل عام ما يعادل ربع إجمالي جولات التمويل الاستثماري لعام 2020, مما يبشر بإمكانات هائلة في السنوات المقبلة[3].

ونلتزم في "جدا" بالحفاظ على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة, وقد أدينا دوراً مباشراً في تحقيق النتائج الرائعة المذكورة أعلاه عبر الاستثمار في صناديق تركز على الاستثمارات في قطاع التقنية, مثل صناديق "فيجن" و"هلا فنتشرز" و"ألفا المالية". إن التزامنا بدعم المستثمرين في استثماراتهم الأولى يشكّل دليلاً على إيماننا الراسخ بأن مديري الصناديق الناشئين يمكنهم دفع قطاع رأس المال الجريء في المملكة إلى الأمام, بمجرد توفير الأطر التنظيمية والاستراتيجيات وشبكات الدعم المناسبة لهم.

وإلى جانب نجاحات قطاع رأس المال الجريء, أظهرت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى تنظيم قطاع الملكية الخاصة في السعودية, لتحرير إمكانات القطاعات التي أدركنا أنها غائبة في البلاد. وغالباً ما ترتبط تلك القطاعات بقضايا الأمن القومي وتشمل: المواد الكيميائية, والأدوية, ومصادر الطاقة المتجددة, والمعدات الطبية, والخدمات اللوجستية, والصناعية, وستحتاج إلى استثمارات ضخمة في السنوات المقبلة لتطويرها محلياً.

وتلتزم "جدا" بتحفيز فرص رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة وأثبتت جائحة كوفيد-19 دورها القيّم في تعزيز اقتصاد البلاد. فرغم تحديات الفيروس المعقدة, لم يتراجع تصميمنا على السعي لتنويع الاقتصاد بالكامل عام 2021, سواء انتهت الجائحة أم لا.

[3] كما سبق

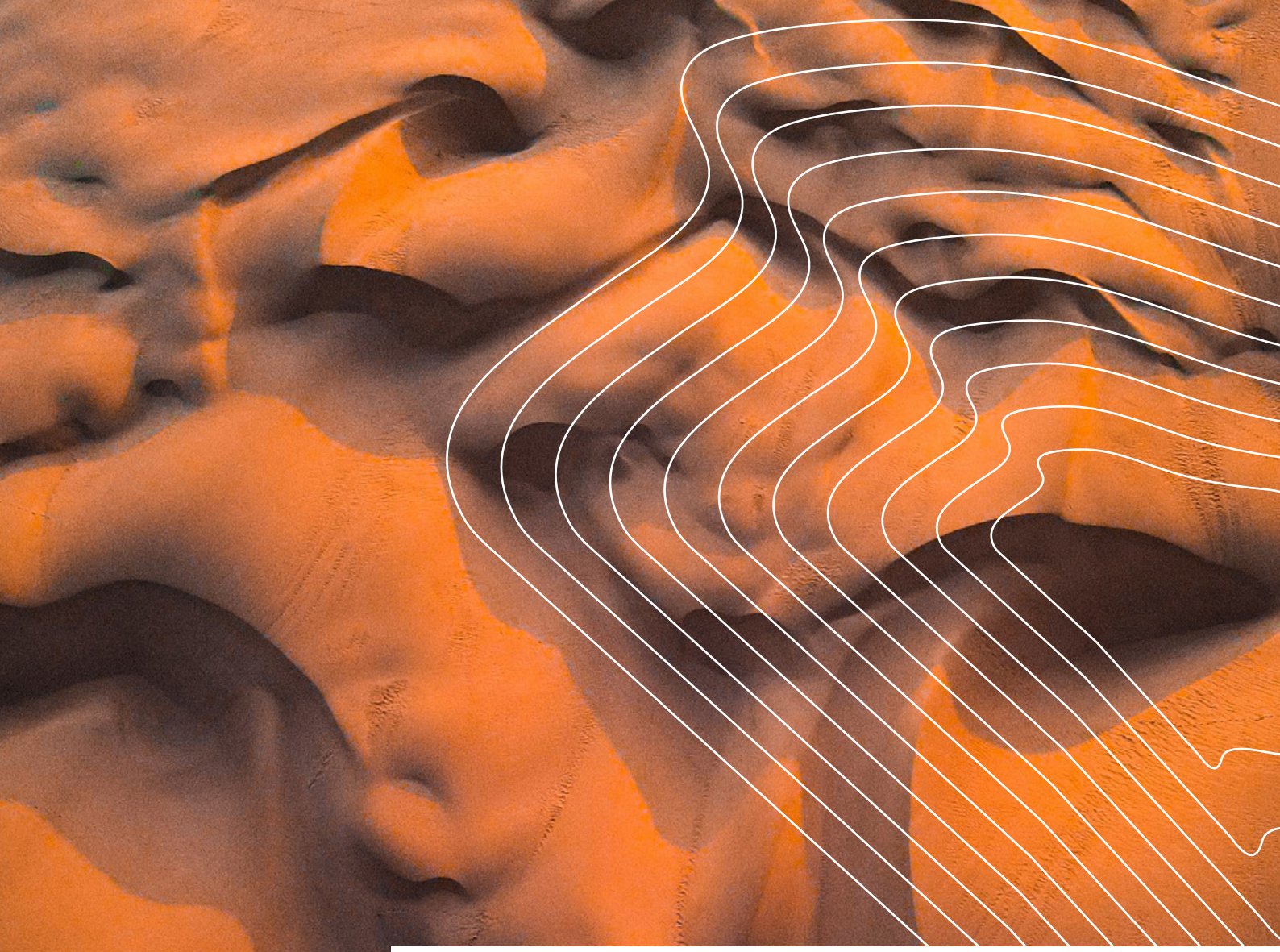

4.

استثمارات "جدا" خلال عام 2020

استثمارات "جدا" خلال عام 2020

تحديد المواهب الأفضل ضمن قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية والاستثمار فيها

رغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا, استمرت شركة صندوق الصناديق "جدا" في تحقيق مهماتها, حيث استثمرت في صناديق أظهرت مرونة متجذرة واستعداداً لفترة ما بعد الجائحة.

منذ أن تأسس صندوق الاستثمارات العامة "جدا" في 2019, أضفنا 14 صندوقاً إلى محفظتنا, وخصصنا 1.14 مليار ريال سعودي (304 مليون دولار أمريكي) لصناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة: وأضيفت 10 من تلك الصناديق خلال عام 2020 وحده, مما يجعله عاماً مثمراً رغم الرياح المعاكسة التي تسببت بها الجائحة العالمية.

وبدأ العام مع شركة "eWTP كابيتال", المتخصصة باستثمارات رأس المال الجريء والتي تتخذ من الرياض مقراً لها, ويركز نشاطها على الاستثمار في الاقتصادات الرقمية الناشئة.

ثم أعقب إعلاننا الأول لعام 2020 التزامنا في شركة "رائد فينتشرز" والتي تتخذ من الدمام مقراً لها, وهي شركة رأس مال جريء لا زالت في مراحلها الأولى وتركز على الأعمال ذات الإمكانات التحويلية.

صناديق محفظة "جدا" الاستثمارية في نهاية 2020

وخلال مارس المنصرم، شركتين لمحفظة "جدا" الإستثمارية صندوق "بداية" التابع لشركة "شروق" وصندوق "صقر" التابع لشركة "فيجن فينتشرز" ومقرها الدمام.

في بداية الربع الثاني من العام الماضي، التزمنا بالاستثمار في صندوق "هلا فنتشرز كابيتال" لرأس المال الجريء، التي تتخذ من الخبر مقراً، والتي ستستخدم هذا التمويل لتمكين الشركات الناشئة في المراحل المبكرة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع حلول الربع الثالث، أبرمنا التزاماً مع صندوق "سوق" لرأس المال الجريء المتخصص في التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومقره أبوظبي، والذي سيدخل في نسيج منصة الاستثمار العالمية المتنامية لديه لشركات التكنولوجيا في المراحل المبكرة.

وفي نوفمبر 2020، التزمنا بإنشاء أول صندوق للملكية الخاصة في محفظتنا الاستثمارية، وهو "ألفا المالية"، ويستهدف الصندوق المتخذ من الرياض مقراً له، الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو ضمن قطاع الأغذية والمشروبات في المملكة.

ومع اقتراب العام من نهايته، تعهدنا بالالتزام في شركة ميراك كابيتال، وهي شركة رأس مال جريء وملكية خاصة مقرها الرياض وتركز على التكنولوجيا الناشئة في المملكة، بالاضافة إلى صندوق The GCC Asia Growth Fund التابع لـ "إل كاترتون" للملكية الخاصة و Access Bridge Ventures Fund، وكلاهما يستثمران في رواد الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشركات المدعومة من قبل صناديق محفظة "جدا" الاستثمارية في 2020

5.
تطـورات قطاع الشــركات الصغيرة والمتوسـطة

5.1 سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودي، القطاعات الأكثر نمواً

يسهم التوسع الإيجابي الذي شهده سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودي بشكل مباشر في تنويع اقتصاد المملكة، إضافة إلى استكشاف قطاعات جديدة خارج قطاع النفط والغاز التقليدي.

وبيّنت استثمارات رأس المال الجريء عام 2020 ظهور العديد من القطاعات التي تنشط وتزدهر فيها الشركات الناشئة والصغيرة، والتي تقدم فيها ابتكارات جديدة، وتشمل تلك القطاعات التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والتعليم، والتي سجلت على التوالي نمواً بنسبة 6% و 13% و 25% من حيث التمويل عام 2020 مقارنة بعام 2019.

وتفوقت شركات التجارة الإلكترونية في السعودية على نظرائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة (16%) [4] بعدما اجتذبت 45% من إجمالي استثمارات رأس المال الجريء، مما عزز مكانة التجارة الإلكترونية كقطاع رئيسي لمستقبل السعودية. وتبرز في المملكة أيضا قطاعات أخرى مثل حلول تكنولوجيا المعلومات والحوسبة السحابية وخدمات المؤسسات، والتي سجّلت نمواً في التمويل على مدار العام.

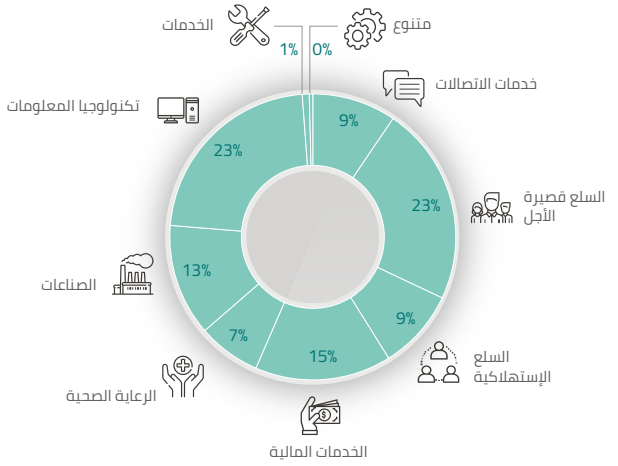

توزيع شركات محفظة "جدا" عبر القطاعات حتى نهاية 2020

ويُتوقع أن تتفوق المملكة على مصر من حيث إجمالي عدد الاستثمارات وحجم رأس المال المستثمر خلال عام 2021 في مجال رأس المال الجريء، وفقاً لدراسات حديثة أجرتها شركة "ماغنيت"[5].

يشهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودي نمواً مستمراً. ورغم تداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية، أثبتت الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة متانتها، ويتجه هذا القطاع إلى تأدية دور أكبر في السنوات المقبلة بدليل الاهتمام المتزايد به من المتخصصين في رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية [6].
وسجلت المملكة عام 2020 زيادة بنسبة 55% في إجمالي التمويل المخصص للشركات الناشئة السعودية، بعكس التباطؤ الذي شهدته بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وجمعت الشركات الناشئة السعودية مبلغاً قياسياً وصل إلى أكثر من 570 مليون ريال سعودي (152 مليون دولار أمريكي) من استثمارات رأس المال الجريء، بمعدل نمو مركّب يصل إلى 40% مقارنة بالسنوات الخمس الماضية. ونما عدد عمليات التمويل بنسبة 35% عام 2020 مقارنة بعام 2019، ليصل إلى 88 عملية عام 2020 [7].
وتُظهر تلك الأرقام مدى ثقة المستثمرين بالنمو والعوائد المتوقعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المملكة. لذا، تطمح "جدا" إلى إطلاق القدرات الكبيرة لتلك الشركات والحفاظ على استدامتها من أجل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة، ومنها تنويع الاقتصاد السعودي.

[4] المصدر السابق
[5] تقرير الأسواق الناشئة لعام 2021 الصادر عن شركة ماغنيت
[6] تقرير ماغنيت حول الاستثمار الجريء في السعودية لعام 2020
[7] المصدر السابق

5.2 مقارنة مشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة بالوضع العالمي

55% زيادة في إجمالي التمويل

88 اتفاقية استثمارية في عام 2020

26 مليون ريال سعودي (7 مليون دولار أمريكي) قيمة استثمارات رأس المال الجريء عام 2015

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي الشامل في مختلف الدول حول العالم.

ويُعتبر ضمان حصول الشركات الصغيرة على التمويل بالشكل والحجم المناسبين من الشروط الأساسية لتطورها ونموها، وتوفر السعودية خيارات تمويل تنافسية مقارنة ببقية العالم.

وتُظهر الأبحاث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة على صعيد العالم ككل [8] تتجه بشكل متزايد نحو أدوات التمويل البديلة، عوضاً عن الاقتراض المباشر الذي كان سائدا في السابق. هذه الحلول المالية تناسب صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء، والتي توسع نطاقها في العديد من الدول. وقد تسارعت وتيرة النمو السنوي لحجم رأس المال الجريء عموماً في كل أنحاء العالم من 0,4% عام 2015 إلى 20,9% عام 2018 [9].

كذلك تتطلع السعودية أيضاً إلى زيادة سريعة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق حلول رأس المال الجريء والملكية الخاصة، ففي حين لم تحصد الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد حوالي 26 مليون ريال سعودي (7 ملايين دولار أمريكي) من قطاع رأس المال الجريء عام 2015[10]، يتجه هذا الرقم نحو تجاوز حاجز أكثر من 1.5 مليار ريال سعودي (500 مليون دولار أمريكي) بحلول عام 2025 [11]. وتتبع الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة اتجاهاً بديلاً للتمويل، مما يسلط الضوء على ضرورة وجود ديناميكية عالية في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة.

وقد جاء بحث الشركات الصغيرة والمتوسطة عن مصادر تمويل جديدة في محاولة لتجنب التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على مجال الأعمال، وقد تمكنت العديد من الشركات حول العالم مواصلة الابتكار والعمل رغم التحديات، وكان في مقدمتها الشركات السعودية.

وفي حين عانت غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة واضطرت إما إلى تسريح الموظفين أو الإغلاق تماماً، غيّرت الشركات الأكثر مرونة في جميع أنحاء العالم بنيتها للتناسب مع الوضع الجديد عبر صنع منتجات جديدة مثل الأقنعة أو الفحوصات السريعة. وعندما منعت عمليات الإغلاق العام الشركات من فتح أبوابها كالمعتاد، بادرت تلك الشركات إلى السماح لموظفيها بالانتقال مؤقتاً إلى شركات نشطة أخرى في قطاعات أساسية.

وانطبق ذلك الاتجاه العالمي أيضاً على المملكة، حيث استفادت عدة شركات صغيرة ومتوسطة من التركيز على التعقيم والنظافة الشخصية نتيجة للجائحة، لتطوير منتجات وخدمات جديدة. وبينما عانت الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة من الأزمة، إلا أن الاتجاه الملحوظ يعد واعداً جداً بالنسبة لاقتصاد البلاد، ويسعدنا لدى "جدا" المساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة المثيرة.

وعموماً، تؤدي الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة نفس الدور الاقتصادي الرئيسي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة حول العالم، وتصمّم "جدا" على دعم نموها في السنوات المقبلة بهدف التنويع المستدام لاقتصاد البلاد وضمان خلق وظائف لجميع السعوديين.

[8] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال 2020
[9] المصدر السابق
[10] تقرير ماغنيت حول رأس المال الجريء في المملكة لعام 2020
[11] أبحاث شركة "STV"

5.3 حضور السعودية في التصنيفات العالمية في مجال رأس المال الجريء والملكية الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة

570 مليار ريال سعودي (152 مليون دولار أمريكي)

1.8 مليار ريال سعودي (500 مليون دولار أمريكي) استثمارات متوقعة بحلول 2025

احتلت المملكة المرتبة **62** من بين 190 دولة في مؤشر توفر رأس المال الجريء لعام 2020

احتلت السعودية المرتبة 62 من بين 190 دولة في العالم من حيث تمكين الشركات من الازدهار، وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 [12] الصادر عن البنك الدولي. ويدل التصنيف المتقدم في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال أن البيئة التنظيمية ملاءمة لبدء وتشغيل الشركات محلياً، كما يعكس المؤشر قدرة الشركات على الوصول إلى التمويل الكافي في المملكة.

وسيشكّل نمو قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية عاملاً رئيسياً في قدرة البلاد على اجتذاب الشركات - خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة - من كل أنحاء العالم. ويسير ذلك النمو على المسار الصحيح، حيث احتلت السعودية المرتبة 12 في مؤشر توفر رأس المال الجريء لعام 2020 [13]، ضمن قائمة ضمت 63 دولة أخرى في العالم.

وتحتل المملكة المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد صفقات رأس المال الجريء [14]، ونلتزم في "جدا" بتحفيز الفرص في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية، وسنواصل جهودنا خلال عام 2021 لتحقيق الأهداف والطموحات الاقتصادية لرؤية 2030.

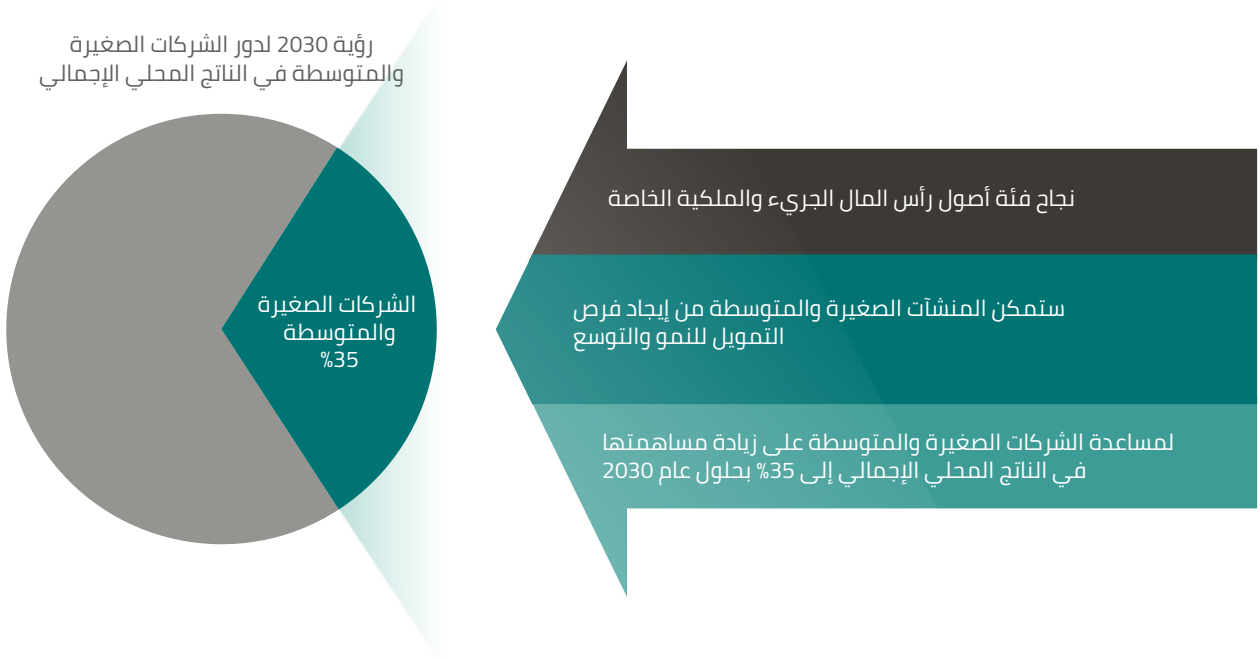

يؤدي نجاح فئة الأصول إلى نمو مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي

[12] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي

[13] مؤشر البنك الدولي لتوافر رأس المال الجريء لعام 2020

[14] تقرير ماغنيت حول رأس المال الجريء في المملكة لعام 2020

6.

المرأة السعودية ضمن منظومة رأس المال الجريء والملكية الخاصة

المرأة السعودية ضمن منظومة رأس المال الجريء والملكية الخاصة

يتطلب تنويع الاقتصاد السعودي زيادة مشاركة المرأة في كل جوانب الاقتصاد لتحقيق النجاح. وتسير المملكة على الدرب الصحيح فيما يتعلق بإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية، حيث تتزايد أعداد النساء في المناصب الرئيسية في الشركات والجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية.

ونفذت السعودية خلال السنوات الأخيرة برامج عديدة ووضعت سياسات متكاملة دعماً للمرأة وتعزيزا لإمكاناتها ولتحقيق المزيد من الشمول الاقتصادي. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لرؤية 2030، على سبيل المثال، في زيادة مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة إلى 30%، مما سيغير إلى حد كبير مشهد الأعمال في المملكة.

ونعتبر النساء أيضاً عنصراً أساسياً لنجاحنا في "جدا"، إذ يسهمن في اتجاهات ريادة الأعمال والاستثمار التي تدعمها شركة صندوق الصناديق باستمرار. ولأول مرة في السعودية، وصلت نسبة النساء المشاركات في نشاطات ريادة الأعمال إلى 14.7%، لتتجاوز نسبة الرجال في نفس المجال البالغة 13.4% [15]. وفيما يخص المستثمرين، قدمت 14% من النساء التمويل لمشروع جديد في السنوات الثلاث الماضية.

وتشمل القطاعات المفضلة بالنسبة للنساء تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات والدعم الإداري، والبناء، والصحة والأنشطة الاجتماعية. وتقدم النساء مساهمات فريدة في مجالات التعليم، والصحة والأنشطة الاجتماعية [16]، وتؤدي دوراً أساسياً لتنمية المملكة في تلك المجالات.

ما مدى موافقة طالبات الكليات على دعم بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية للعناصر التالية؟

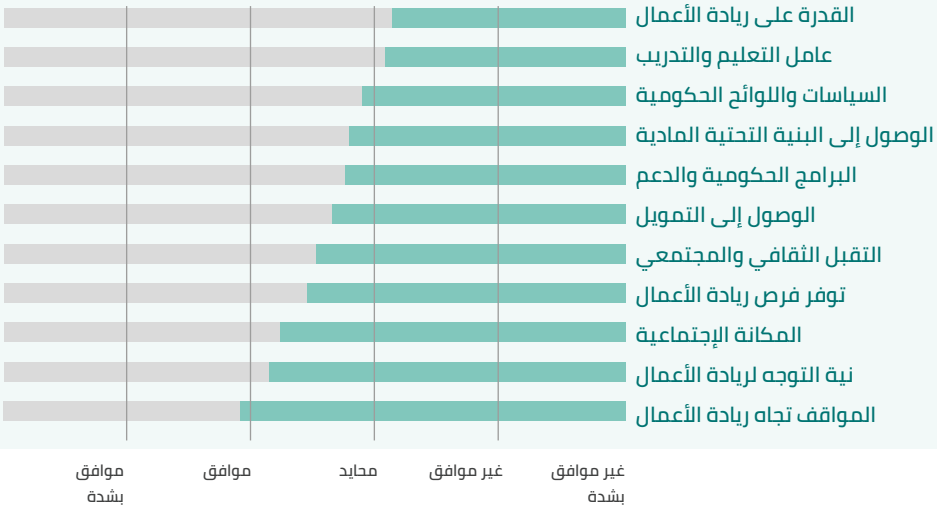

[15] تقرير مرصد ريادة الأعمال العالمي للمرأة في السعودية 2019/2020
[16] المصدر السابق

7.

مبادرات "جدا" في 2020

مبادرات "جدا" في 2020

على مدار عام 2020, وفرت "جدا" منصة لتمكين وتعليم المواهب وأصحاب المصلحة في قطاعي الملكية الخاصة ورأس المال الجريء عبر اعتماد أفضل الممارسات الدولية وتقديم رؤى فريدة من نوعها حول "جدا".

وأطلقنا تلك المنصة عبر تنظيم برنامجين تدريبيين تأسيسيين للمديرين الجدد, وأربع جلسات متعمقة شملت تدريبات تعليمية أدارها وأشرف عليها رواد متخصصون من المجال الأكاديمي للارتقاء بمهارات قطاعي رأس المال الجريء والملكية الخاصة الناشئ في المملكة.

كما شهد عام 2020 إطلاق واستضافة خمسة لقاءات افتراضية مع المديرين التنفيذيين لدينا, لتقديم رؤى غير مسبوقة وشاملة حول كيفية عمل صندوق الصناديق، وما يسعى إليه من الشركات التضامنية الأساسية وفرص الاستثمار الممكنة.

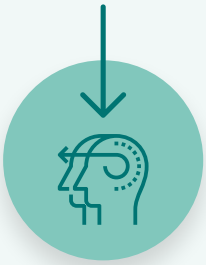

مبادرات 2020

2 دورة تدريبية من برنامج مدير الصندوق الناشئ

4 دورات تدريبية معمّقة من برنامج مدير الصندوق الناشئ

5 لقاءات افتراضية

7.1 البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد

شهد البرنامج مشاركة 90 متدرب عبر مجموعتين، ركزت الأولى على فرص رأس المال الجريء وبنيته في السعودية، بينما ركزت الثانية على مشهد الملكية الخاصة وإمكانياته الهائلة.

البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد: رأس المال الجريء

لمحة عامة:

استمرت أول مجموعة تدريبية استضافتها "جدا" تحت عنوان "البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد: رأس المال الجريء" لمدة أربعة أيام بين يومي 24 و 29 يونيو 2020 وحضرها أكثر من 30 مشاركاً عبر الوسائل الافتراضية للمشاركة في الندوات وورش العمل التي أشرف عليها البروفيسور فلورين فاسفاري، المدير الأكاديمي للملكية الخاصة لدى كلية لندن للأعمال، ومامبا كوافو اكوتو، المدير لدى شركة "آلن وأوفيري"، ونبيل عيسى وجيمس ستول، الشريكين في شركة المحاماة الدولية "كينغ وسبالدينغ".

أهم الدروس المستفادة:

غطت الجلسات النطاق الكامل لمشهد رأس المال الجريء، بما يشمل اقتصاديات وبنى الصناديق، والعناية الواجبة لحماية صناديق الاستثمار، وديناميكيات فرق عمل رأس المال الجريء، والتعويضات، ومعايير السوق عموماً، وإعداد التقارير للصندوق وحوكمته، والعناية الواجبة لأعمال الصندوق، وتأسيس برنامج استثمار مشترك لمراقبة وإدارة المخاطر والهياكل القانونية لتأسيس صندوق رأس المال الجريء.

ردود الفعل:

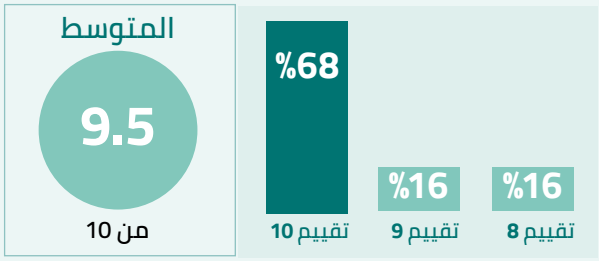

هذه هي الدورة التعليمية التنفيذية الأكثر عملية التي تلقيتها خلال مسيرتي المهنية ومنذ 10 سنوات

أعده إمتيازًا لي أن أتواجد في دورة تدريبية مع قادة المنظومة وأتعلم بشكل مباشر من خبراتهم

كان المدرب متمرساً وأدار الدورة بفعالية رغم إقامتها عن بُعد وكانت النتيجة مثمرة ومفيدة

البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد: الملكية الخاصة

لمحة عامة:

في وقت لاحق من العام، استضفنا المجموعة الثانية تحت عنوان "البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد: الملكية الخاصة" واستمرت التدريبات لمدة أربعة أيام من 16 إلى 21 ديسمبر 2020، وشهدت دعوة 60 مشارك لحضور فعالية مع البروفيسور فلورين فاسفاري، المدير الأكاديمي للملكية الخاصة لدى كلية لندن للأعمال، وجيمس ستول، الشريك في شركة المحاماة الدولية "كينغ وسبالدينغ".

أهم الدروس المستفادة:

تعلّم الحضور ضمن تلك المجموعة عن النطاق الواسع للبنية التحتية لقطاع الملكية الخاصة في السعودية وإمكانيات ازدهاره في السنوات القادمة عبر محاور تشمل اقتصاديات وهيكلة صناديق الملكية الخاصة، والعناية الواجبة للاستثمار فيها، وقياس الأداء فيها، وإعداد التقارير للصناديق و الحوكمة، والحالات الخاصة والاستثمارات المتعثرة، إضافة إلى نظرة عامة على الاعتبارات القانونية المتعلقة بالصناديق المغلقة وهيكلية هيئة السوق المالية السعودية مقابل صناديق الملكية الخاصة الدولية.

بعض من إفادات المتدربين:

كيفية اختيار إستراتيجية الإستثمار بعناية، ما يحقق أفضل عائد للمستثمرين، إلى جانب تعلم اختيار الصفقات الصحيحة

نورة العريفي
البلاد المالية
محلل دولي للأصول المتعددة

الإفصاح مهم جداً، لذلك من الضروري إبقاء المستثمرين على دراية بالأحداث التي تجري في صندوقك خلال فترة الاستثمار

طارق شرف
اديم المالية
مدير شؤون الاستثمار

سد الفجوة بين النظرية والتطبيق

روان الرشيد
الأهلي كابيتال
إدارة الأصول - الملكية الخاصة

لقد أعطاني فهمًا شاملاً لكيفية هيكلة صناديق الأسهم الخاصة وتشغيلها وتمويلها

حمد القاضي
هيئة السوق المالية
مسؤول أول - قسم العرض والاندماج والاستحواذ

7.2 دورات تدريبية معمّقة في رأس المال الجريء

في أكتوبر 2020, قدمت "جدا" دورتان معمّقتان في مجال رأس المال الجريء. أدارهما المدير الأكاديمي للملكية الخاصة لدى كلية لندن للأعمال فلورين فاسفاري, ركزت الجلسات على موضوعين حاسمين لنجاح قطاع رأس المال الجريء على المدى الطويل في المملكة, وهما الفحص النافي للجهالة في صفقات رأس المال الجريء وتقييم قيمة الشركات العاملة بمجال التكنولوجيا المتقدمة.

تم إجراء الدورة الثانية من البرنامج التدريبي المعمّق تحت إشراف الأستاذ فاسفاري, في نوفمبر من العام نفسه, ولكن في هذه الدورة تم التركيز على الملكية الخاصة. وقد ركزت الجلستان اللتان إستغرقتا ثلاث ساعات على حدة, أولاً على أنشطة مجالس الإدارة والعضوية وإنشاء حوافز لإدارة الشركات التابعة للمحافظ؛ بينما ركزت الجلسة الثانية على التعامل مع تقارير الشركات المدرجة في المحافظ.

رأس المال الجريء

الفحص النافي للجهالة في صفقات رأس المال الجريء

35 متدرباً

%80 قيموا التدريب إيجاباً

وتقييم قيمة الشركات العاملة بمجال التكنولوجيا المتقدمة

37 متدرباً

%80 قيموا التدريب إيجاباً

الملكية الخاصة

أنشطة مجالس الإدارة والعضوية وإنشاء حوافز لإدارة الشركات التابعة للمحافظ

التعامل مع تقارير الشركات المدرجة في المحافظ

36 متدرباً

7 جلسات

4 أيام

4 ساعات تدريبية

7.3 لقاءات "جدا"

لمحة عامة:

أطلقت "جدا" سلسلة من اللقاءات التفاعلية لإيصال الحوار حول البنية التحتية لقطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء والاستثمار في السعودية, ومهمة "جدا" لتحفيز نموه, بشكل مباشر إلى أصحاب المصلحة لدينا أينما كانوا.

إطلاق لقاءات "جدا" في 2020

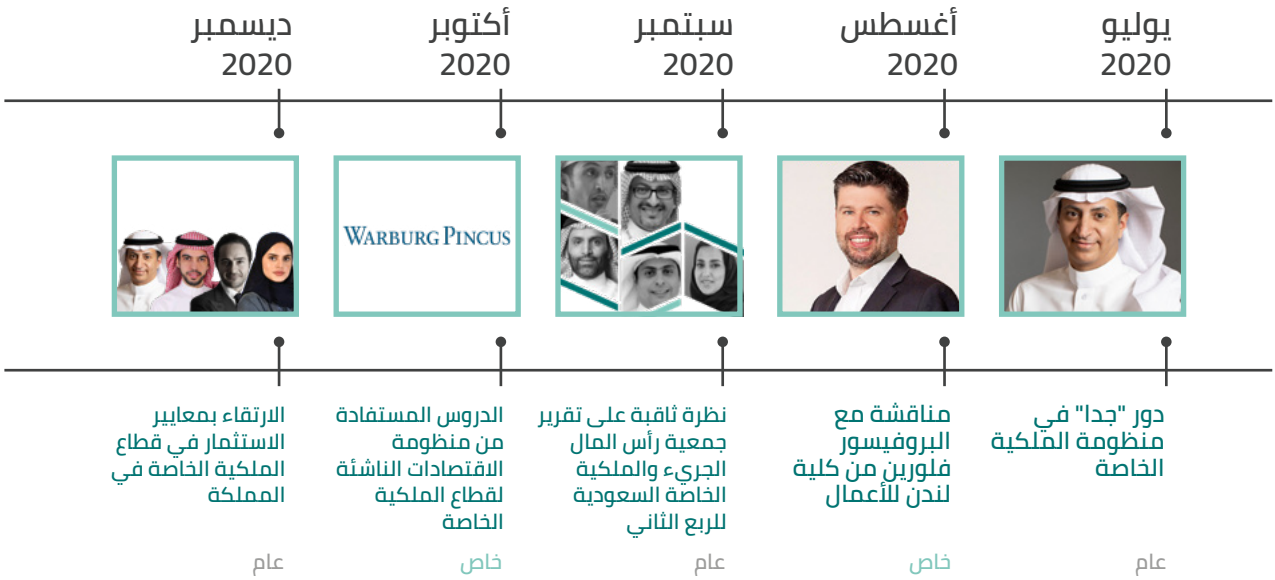

الأهداف

رفع مستوى الوعي حول "جدا"، وبناء العلاقات مع الشخصيات المعنية والعاملون في الصناديق الاستثمارية وسائر أصحاب المصلحة. ومناقشة الملكية الخاصة في المملكة العربية السعودية وما تبحث عنه "جدا" في مديري الصناديق.

فهم الاحتياجات التنموية للدورة التدريبية الأولى من برنامج التأسيسي للمديرين الجدد. والاتفاق على التفاصيل الإدارية في الدورات التدريبية المعمّقة القادمة. بالاضافة لتبادل الخبرات الشخصية.

بحث نتائج تقرير الربع الثاني حول مشاريع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة العربية السعودية وتوقيع إتفاقية تفاهم للمنظومة.

تبادل الخبرات وعرض أفضل الممارسات من الأسواق الناشئة الأخرى, مع التركيز على نقاط التحول في تطوير السوق مثل استحداث فرص العمل, والنمو الصناعي والاقتصادي.

تدارس الوضع الحالي للقطاع والأساليب التي يمكن عبرها دفعه في السنوات المقبلة.

اللقاء الأول
دور "جدا" في منظومة الملكية الخاصة

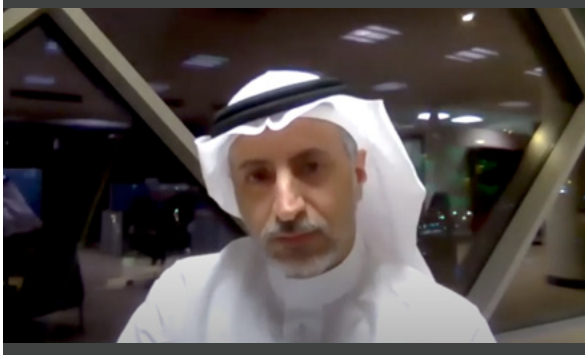

يمكنك مشاهدة الجلسة كاملة مع الرئيس التنفيذي لشركة "جدا"، عادل العتيق، عن طريق:

استخدام هاتفك لمسح الرمز المربّع
أو عبر هذا الرابط

في أول لقاء لنا، استضاف رئيسنا التنفيذي، عادل العتيق، جلسة تفاعلية عامة مع مستثمرين دوليين وقادة في قطاع الأعمال لمشاركة معرفته وآماله ووجهات نظره حول حالة ومشهد قطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في السعودية.

وشرح السيد العتيق الهدف المنطقي لتأسيس "جدا" وطريقة عمل صندوق الصناديق لتدعيم النمو الاقتصادي للمملكة عبر رعاية سوق قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستفادة من الصناديق التي تمتلك إمكانية الوصول إلى مصادر موثوقة لرأس المال. وفي معرض رده على أسئلة المشاركين، أوضح السيد العتيق أسباب توفير هيكل صندوق الصناديق أفضل طريقة لتسريع نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

اللقاء الثاني
مناقشة مع البروفيسور فلورين من كلية لندن للأعمال

شمل لقاء "جدا" الثاني جلسة جمعت البروفيسور فلورين فاسفاري، المدير الأكاديمي للملكية الخاصة لدى كلية لندن للأعمال مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في "جدا" لمناقشة المجالات ذات الأولوية ضمن البرنامج التدريبي التأسيسي للمديرين الجدد، والاحتياجات التنموية للمجموعة الأولى التي ركزت على رأس المال الجريء.

اللقاء الثالث

نظرة ثاقبة على تقرير جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة السعودية للربع الثاني

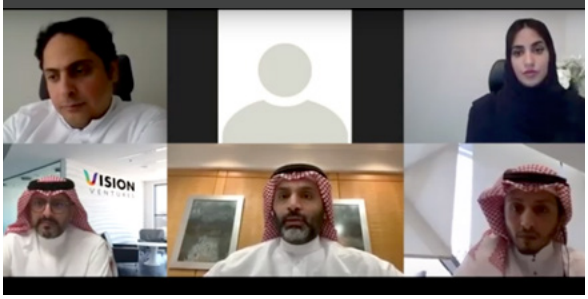

يمكنك مشاهدة الجلسة عن طريق:

استخدام هاتفك لمسح الرمز المربّع
أو عبر هذا الرابط

شهد اللقاء الثالث لـ"جدا" اجتماع كبار المديرين التنفيذيين السعوديين لعقد جلسة نقاشية أدارها مازن الشنبري، مدير قطاع رأس المال الجريء لدى "جدا"، لبحث نتائج تقرير الربع الثاني حول المشاريع في السعودية، والصادر عن جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة السعودية في أغسطس 2020.

وبحسب التقرير، سجلت استثمارات رأس المال الجريء في الشركات الناشئة السعودية زيادة سنوية مذهلة بأكثر من 300% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، فارتفعت من حوالي 57 مليون ريال سعودي (15.1 مليون دولار أمريكي) إلى أكثر من 250 مليون ريال سعودي (66.7 مليون دولار أمريكي)[17].

انطلاقاً من هذه النقطة، ركزت المحادثة على الإمكانات المثيرة للسوق السعودية بالنسبة للمستثمرين ومديري الصناديق والأصول الذين يتطلعون إلى تحرير قوى السوق المزدهرة في المملكة مع تطورها في ظل رؤية 2030.

وضمت الجلسة مازن الزيدي، مدير قطاع الابتكار وريادة الأعمال في وزارة الاستثمار السعودية، ونورة السرحان، المديرة التنفيذية للاستثمار لدى الشركة السعودية للاستثمار الجريء، وقيس العيسى، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "فيجن فينتشرز"، وعمر المجدوعي، الشريك المؤسس لشركة "رائد" للاستثمار نائب رئيس مجلس إدارة جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة السعودية.

اللقاء الرابع

الدروس المستفادة من منظومة الاقتصادات الناشئة لقطاع الملكية الخاصة

WARBURG PINCUS

شهد لقاؤنا الرابع فعالية نظمتها شركة الملكية الخاصة في نيويورك، "واربورغ بينكوس"، لتبادل الخبرات وعرض أفضل الممارسات من الأسواق الناشئة الأخرى، وركزت على نقاط التحول في تطوير السوق مثل خلق فرص العمل، والنمو الصناعي والاقتصادي.

[17] تقرير الربع الثاني (2020) لجمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة

اللقاء الخامس
الارتقاء بمعايير الاستثمار في قطاع الملكية الخاصة في المملكة

يمكنك مشاهدة الجلسة عن طريق:

استخدام هاتفك لمسح الرمز المرتع
أو عبر هذا الرابط

شهد لقاؤنا الأخير للعام الماضي جلسة رفيعة المستوى عبر الإنترنت شاركت في استضافتها "جدا" والجمعية السعودية للمحللين الماليين المعتمدين. وجمعت قادة الفكر والخبراء الأبرز في قطاع الملكية الخاصة في السعودية لتدارس الوضع الحالي للقطاع والأساليب التي يمكن عبرها دفعه في السنوات المقبلة.

وأدارت الجلسة روان الجرماوي، المحللة المالية المعتمدة وعضو مجلس إدارة الجمعية ونائب الرئيس للاستثمارات لدى "جدا"، وضمت الرئيس التنفيذي لـ"جدا" عادل العتيق، الذي بحث مهمات ومسؤوليات صندوق الصناديق الواسعة لتنمية قطاع الملكية الخاصة الناشئ في المملكة بشكل أخلاقي، إضافة إلى سليمان الخوشي، المحلل المالي المعتمد ونائب الرئيس للاستثمارات في "جدا"، الذي أوضح ما يمكن لصناديق الملكية الخاصة فعله لتأمين رأس المال من هيئات استثمارية مثل "جدا"، وأسعد كرم، المحلل المالي المعتمد ورئيس قسم الملكية الخاصة لدى "ألفا المالية"، مدير صندوق "ألفا للأطعمة والمشروبات" وإحدى الجهات المستفيدة من التزام حديث من "جدا"، ليلخص السيد كرم الطرق التي يمكن لمستثمري الملكية الخاصة عبرها مساعدة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل المملكة على التغلب على التحديات المشتركة عند التطلع إلى النمو والتوسع، خصوصاً صعوبات استراتيجيات الخروج.

8.

أبرز إنجازات الشركاء والقطاع

أبرز إنجازات الشركاء والقطاع

ساهمت شركة صندوق الصناديق "جدا" بشكل مباشر في تطوير نشاط قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة على مدار العام، وفي تمويل بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وطلبنا من بعض شركائنا الإدلاء بشهاداتهم حول الدعم الذي قدمناه والتحدث حول رؤيتهم للاقتصاد السعودي وإمكانياته.

ALPHA CAPITAL ألفا المالية

شهادة 01

فهد السعود
الرئيس التنفيذي لشركة "ألفا المالية"، وهو صندوق ملكية خاصة سعودي دعمته "جدا"

Merak.Capital

شهادة 02

عبد الله التمامي
الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في "ميراك المالية"، صندوق سعودي لرأس المال الجريء دعمته "جدا"

FOODICS

شهادة 03

أحمد الزيني
المؤسس والرئيس التنفيذي في "فودكس"، شركة إماراتية ناشئة ذات صندوق رأس مال جريء سعودي دعمتها "جدا"

رأي مديري صناديق الملكية الخاصة

شهادة 01

فهد السعود

الرئيس التنفيذي لشركة "ألفا المالية"

ALPHA CAPITAL ألفا المالية

برأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الملكية الخاصة في السعودية؟

يتطور قطاع الملكية الخاصة في السعودية باستمرار، حيث مر بعدة نقاط صعود وهبوط على مدار السنوات الماضية. نشهد مؤخراً تجدد إقبال الشركات التضامنية المحدودة على الاستثمار الجريء في المراحل المبكرة بعدما تجنبت ذلك النموذج بعد عام 2009 لصالح نموذج يقوم على تتبع صفقات محددة. وتتمثل التحديات التي تواجهها معظم شركات الملكية الخاصة اليوم بشكل أساسي في ندرة الصفقات الكبيرة ذات الجودة العالية، وسد ثغرة التقييم بين البائعين المرتبطين عاطفياً بأعمالهم، ومنافسة المجموعات العائلية ذات المصالح التجارية المختلفة التي يمكنها تقديم عروض أفضل وأكثر تناغماً، مما يجعلها خياراً أكثر إقناعاً للبائعين، ونقص وعي البائعين فيما يرتبط بالقيمة المضافة للمستثمرين الماليين، وإمكانية إنفاذ بعض البنود القانونية، وأخيراً التخارج عبر الاكتتابات العامة، خصوصاً بالنسبة لملاك حصص الأغلبية. لكن يمكن لشركات الملكية الخاصة ذات الخبرة التغلب على تلك التحديات عبر امتلاك الهيكلية الصحيحة، واعتماد نهج نشط تجاه تحديد مصادر الصفقات، ونموذج فريد ومُختبَر لخلق القيمة بما يناسب شركات المحفظة.

ما هي أبرز توجهات الاستثمار في الملكية الخاصة بالسعودية في عام 2020؟ وكيف ستتطور برأيك في عام 2021؟ وحسب اعتقادك، ما هي أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في السعودية خلال الأعوام المقبلة من منظور استثماري؟

اتخذ مشهد الاستثمار في الملكية الخاصة خلال العام 2020 وضعية الانتظار والترقب بينما واجه كل من المستثمرين والبائعين تداعيات الوباء. لقد شهدنا نوعاً من النشاط على صعيد جمع التمويلات بينما استعد المستثمرون لمعاودة العمل، بمجرد تكيف الشركات مع الوضع الطبيعي الجديد. وبالنظر إلى تسارع استخدام التكنولوجيا الرقمية نتيجة الوباء، تركزت توجهات الاستثمار في التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الناشئة. نعتقد بأن هذه التوجهات ستستمر في عام 2021 ولكن بوتيرة أبطأ مع بلوغ أسعار الأصول مستويات مرتفعة للغاية. ونعتقد أن نشاط الاستثمار في الملكية الخاصة سيستأنف ويواصل التركيز على القطاعات التي تستهدف الشرائح السكانية الأكثر حاجة في البلاد، مع المزيد من إنفاق المستهلكين، وسيكون هناك تركيز خاص على قطاعات الأطعمة والمشروبات والرعاية الصحية والتعليم والترفيه والخدمات اللوجستية. ونتوقع كذلك طفرة في النشاط العقاري، لا سيما المشاريع السكنية ومتعددة الاستعمالات.

كيف تصف علاقتكم مع "جدا"؟ أطلعنا على بعض الأمثلة على إسهام "جدا" في تطوركم حتى الآن؟

"جدا" تمتلك قيمة مضافة ممتازة تقدمها، لقد لمسنا ذلك بشكل مباشر ابتداء من التخطيط الدقيق وحتى الالتزام النهائي. أولا، ما فعلته "جدا" على صعيد التخطيط الدقيق الشامل لصندوقنا رسّخ إيماننا بتطبيق الممارسات المثلى في الحوكمة وإعداد التقارير. علاوة على ذلك، وخلال عمليتنا المتعلقة بجمع المال، وظفت "جدا" شبكتها في اقتراح المزيد من الشركات ذات القيمة المضافة. أخيراً، كانت مشاركتنا الفاعلة مع فريق "جدا" على نحو منتظم نافعة حيث أطلعنا على معلومات متعمقة في السوق وفرص محتملة لإبرام صفقات. نتوقع المزيد من إسهامات "جدا" النوعية مع تطور علاقتنا وبدء استخدام التمويل الموجود لدينا لتحقيق النتائج الموعودة.

ما هي التعديلات التشريعية التي يحتاجها قطاع الملكية الخاصة لكي يتمكن من تحرير طاقاته بالكامل؟

لقد تابعنا عن كثب جهود الحكومة المتواصلة في دعم منظومات الملكية الخاصة، وقانون الشركات التجارية الجديد خطوة هامة في تطوير قطاع الملكية الخاصة. يحمل قانون الشركات التجارية الجديد في جعبته تطورات هامة، لا سيما في تخفيف العبء الإداري ومنح حقوق إضافية في اتفاقيات المساهمين، وإزالة متطلبات تحويل رأس المال اثناء الدمج وبعده، وترسيخ حقوق الإلزام والارتباط. يبقى إنفاذ هذه البنود القانونية ضمن التحديات الرئيسية التي تواجه شركات الملكية الخاصة اليوم. ومن التغييرات التشريعية التي نعتقد بأنها ستدعم قطاع الملكية الخاصة التعديل الحديث لأنظمة هيئة السوق المالية التي تسمح للصناديق بأن تكون كيانات قانونية.

ما هي عوامل النجاح الأساسية لشركات الملكية الخاصة؟

نعتقد أن أحد أسباب النجاح الرئيسية لشركات الملكية الخاصة امتلاك تواجد محلي وفريق عمل مباشر يتمتع بخبرة محلية. ومن العوامل الأخرى امتلاك صندوق بحجم ملائم للسوق المعنية، وفريق ملتزم ومحفز، وصناديق قادرة على تقديم قيمة مضافة مثل "جدا"، وسجل ملحوظ في القطاع المستهدف، وفهم عميق لثقافة الأعمال المحلية والأنظمة والتشريعات، ومقترح قيمة مضافة مقبول ووثيق الصلة، والقدرة على جذب صفقات جيدة وتسعيرها بالشكل المناسب.

كيف يمكن لشركات الملكية الخاصة إضافة القيمة إلى شركات محفظتها الاستثمارية وكيف سيختلف ذلك باختلاف مراحل النمو؟

شركات الملكية الخاصة تضيف قيمة نوعية في محاور عدة، أهمها ما يتعلق بترسيخ الممارسات المثلى للحوكمة وتوفير الدعم الاستراتيجي، مثل 1) تحديد الاستراتيجيات وطرق تنفيذها، 2) ربط الشركات ببعضها عبر شبكة العلاقات الخاصة، 3) تحديد واستخلاص عمليات التعاون الممكنة في المحافظ المختلفة. علاوة على ذلك، تلعب شركات الملكية الخاصة دوراً حيوياً في تحسين هيكل رأس المال ومساعدة الفرق الإدارية في تحديد المديرين التنفيذيين وتوظيفهم. ومن مقترحات إضافة القيمة الهامة التي توفرها شركات الملكية الخاصة تمكين شركات محفظتها الاستثمارية من الحصول على الخبرة التشغيلية ذات الصلة عند الحاجة، وأخيراً إتاحة السيولة للمساهمين.

رأي مديري صناديق رأس المال الجريء

شهادة 02

عبد الله التمامي
الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في
"ميراك المالية"

برأيك، ما هي الفرص والتحديات الرئيسية التي تواجه قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية؟

يبدو أن التحدي الرئيسي في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية هو أيضاً أحد الفرص العظيمة أمام السعودية لكي ترسخ مكانتها كمركز إقليمي لفئات الأصول المتعلقة برأس المال الجريء والملكية الخاصة. يتمثل التحدي في عمليات التخارج، وتكمن الفرصة في الأسواق العامة المتنامية في السعودية، لا سيما من خلال السوق الموازية "نمو". رغم أن أسواق رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية والمنطقة تشهد نمواً غير مسبوق في التمويل والصفقات، يتبقى أن نرى عائدات مثبتة سواء عبر الاستحواذ أو الإدراج العام (الاكتتاب العام الأولي والإدراج المباشر الخ). أتوقع شخصياً أن تكون السنوات القليلة القادمة محورية مع استعداد عدد من الشركات للإدراج في السوق المالية السعودية من خلال نمو-السوق الموازية. سيتحقق ذلك بواسطة الإقبال المتزايد من المستثمرين الراغبين في نيل فرص تتمحور حول النمو، وتطور الأسواق العامة في السعودية كمركز مالي للمنطقة.

ما هي أبرز توجهات الاستثمار في السعودية عام 2020؟ وكيف ستتطور هذه التوجهات في 2021 باعتقادك؟

كانت أبرز التوجهات في 2020 في الخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية, التي دفعها التسارع الإلزامي في الرقمنة جراء كوفيد-19. كانت الخدمات اللوجستية, وخصوصاً شركات التوصيل إلى الوجهة النهائية, تدعم حياتنا اليومية اثناء فترات الإغلاق العالمي, من توصيل الطعام حتى التجارة الإلكترونية العامة. أما التكنولوجيا المالية, لا سيما المدفوعات, العمود الفقري المالي للاقتصاد في عام 2020. سيبقى معظم هذا التوجه المتسارع قائماً, وتقدر بعض الدراسات بأن الرقمنة قفزت عشر سنوات للأمام فيما يتعلق بالانتشار (مثل التجارة الإلكترونية العامة).

برأيك, ما هي أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة بالسعودية في السنوات المقبلة من منظور استثماري؟

نؤمن في "ميراك المالية" بأن القطاعات اللافتة للنظر هي تلك التي تغذيها التكنولوجيا والتي تدفع عجلة الرقمنة نحو الأمام. أما القطاعات الرئيسية التي نتكهن باحتوائها على قيمة عظيمة فيما يتعلق بالفرص في السنوات القليلة المقبلة فهي التكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية والاستهلاك والتكنولوجيا الصحية والبنية التحتية الكلية للاقتصاد الرقمي.

كيف تصف علاقتكم مع "جدا"؟ أطلعنا على بعض الأمثلة على إسهام "جدا" في تطوركم حتى الآن؟

"جدا" مستثمر رئيسي معنا في صندوق "ميراك" لاستثمارات التقنية. علاوة على ذلك, لا نعتبر "جدا" مجرد مستثمر مع "ميراك المالية", بل شريكاً قيماً للغاية. ونعمل مع "جدا" على إنشاء أفضل صندوق لرأس المال الجريء وفق هيئة السوق المالية في السعودية, بحيث نوجد إطارا محليا لتطبيق معايير الممارسات المثلى العالمية. إننا نعتبر "جدا" أحد شركائنا على المدى الطويل في صنع الموجة التالية من رعاة التكنولوجيا في السعودية والشرق الأوسط عامة.

ما هي أولوياتكم في عام 2021؟

ستركز أولوياتنا في 2021 على إنشاء مجموعة متينة من المشاريع مرتفعة الإمكانات في السعودية والمنطقة, إلى جانب رصد المحاور التي تتيح لنا إحداث الأثر الأكبر فيما يتعلق بخلق القيمة لشركات المحفظة خاصتنا. علاوة على ذلك, سنركز على تحديد القطاعات المناسبة للرقمنة والريادة, من أجل التكهن بالموجات الآتية من التحول التكنولوجي.

رأي المشاريع الصغيرة والمتوسطة

شهادة 03

أحمد الزيني
المؤسس والرئيس التنفيذي في "فودكس"

FOODICS

ما القطاع الذي تعملون فيه؟

القطاع التقني الغذائي والتكنولوجيا المالية.

هل ترى أن الحصول على التمويل سهل في السعودية؟ ما هي التحديات الرئيسية فيما يتعلق بجمع التمويل في المملكة؟

إن الشركات ذات الرؤية الطموحة في حل المشكلات وسد الثغرات سيسهل عليها جذب مستثمرين. لقد خضنا تجربة عظيمة في إيجاد مستثمرين مناسبين يؤمنون بنا وبرؤيتنا منذ البداية. لقد أنشأت الحكومة السعودية ومجتمع الأعمال منظومة رائعة تدعم المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال ذوي الأفكار العظيمة في تسريع نموهم.

ما الذي تحاول تحقيقه كرائد أعمال؟ كيف أسهمت "جدا" في هذا المسعى؟

نهدف إلى مساعدة أصحاب المطاعم بالشرق الأوسط على رقمنة عملياتهم وكسب المزيد من الانتشار وإبقاء أعمالهم تحت السيطرة. بفضل التمويل الأخير الموجه نحو "فودكس"، مكنتنا "جدا" من بدء التخطيط بشأن توسيع عملياتنا وتسريع تطوير منتجاتنا لحلول إدارة المطاعم والتكنولوجيا المالية، مما يتيح لنا دعم الأسواق التي نتواجد بها، والإسهام في تحقيق رؤية 2030، التي تركز على التحول الرقمي في السعودية. سيبقى هدفنا دوماً تمكين الشركات ومساعدتها في تطوير إسهاماتها في الاقتصاد.

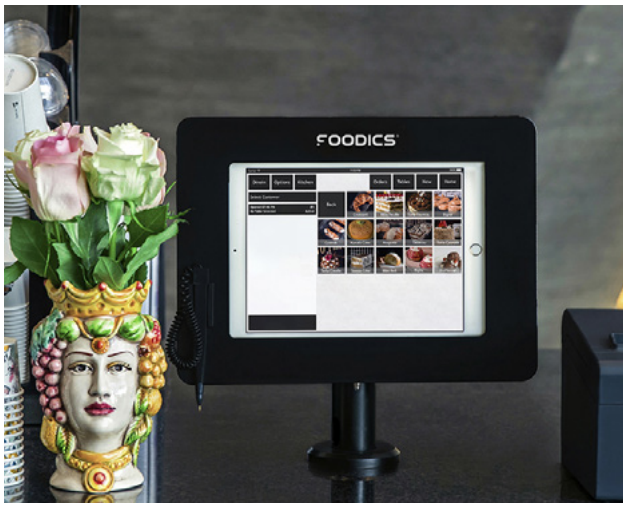

ما الذي تحتاجونه لمواصلة النمو في عام 2021؟

رأس المال البشري: في قطاع الخدمات, يلعب رأس المال البشري دوراً رئيسياً في نمو الشركة. نحن نخطط لمضاعفة عدد موظفينا. إذ يسهم استقطاب المواهب المناسبة في تسريع نمونا.

الشراكات: الحل الذي نطرحه عبارة عن نظام متكامل يتيح لأصحاب المطاعم إطلاق عملياتهم وإدارتها بانسيابية أعلى. إن عقد شراكات مع حلول الطرف الثالث المناسبة بقصد تغطية باقة واسعة من الخدمات يساعد "فودكس" في أن تكون الوجهة الشاملة للشركات الطامحة إلى العمل بسلاسة.

9.

التغييرات التنظيمية خلال عام 2020

9.1 التعديلات الرئيسية

شهد عام 2020 عدة إصلاحات في مشهد الاقتصاد والأعمال السعودي. وتماشياً مع أهداف رؤية 2030, نُفذت تغييرات عديدة ضمن الإطار التنظيمي والقانوني, خصوصاً فيما يتعلق بمبادرات واستثمارات الشركات في السعودية, في محاولة لضمان المزيد من المرونة لجميع أصحاب المصلحة في المجال الاقتصادي.

أسست "جدا" مكانتها الخاصة كشريك موثوق للهيئات التنظيمية السعودية, عبر تقديم مقترحات ترتبط بتحسين هيكليات السوق المالية في البلاد. وكان أبرز مثال على مساهمة "جدا" في تطوير الإطار التنظيمي في المملكة التعديلات التي أُقرت مؤخراً على لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري التي أعلنت عنها هيئة السوق المالية [18].

وتهدف التعديلات المعتمدة إلى زيادة تنظيم السوق المالية وتعزيز قوتها, ودعم نمو إدارة الأصول في القطاع المالي السعودي, وتنويع مصادر التمويل وإعادة التمويل في الاقتصاد, وتنظيم بعض جوانب الاستثمار المؤسسي.

كما تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين, وتطوير سوق الأوراق المالية, وخلق بيئة تنافسية, والاستمرار في تنظيم وإنشاء هيئات تحت إشراف هيئة السوق المالية. وتهدف التعديلات أيضاً إلى تعزيز حوكمة صناديق الاستثمار, ودعم حماية المستثمرين, بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وتفخر "جدا" بمساهمتها في جعل بيئة المملكة مناسبة للاستثمارات وستستمر في العمل إلى جانب المؤسسات ذات الصلة لدعم قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة وضمان ازدهار الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

[18] البيان الصحفي الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ 1 مارس 2021

9.2 جهود "جدا" في دعم وضع السياسات المواتية للقطاع

شكّل نجاح رئاسة السعودية لمجموعة العشرين مصدر فخر لجميع السعوديين، وبصفتها شركة صندوق الصناديق السعودية، تابعت "جدا" وساندت رئاسة المملكة بحرص شديد ومن خلال أكثر من طريقة.

وكجزء من مهمتنا المتمثلة في بناء منظومة ممكنة للأعمال في السعودية، شكّل عملنا انعكاساً لدور المملكة في تحقيق أولويات مجموعة العشرين لهذا العام، وظهر ذلك من خلال السياسات التي دعمناها ومساهمتنا في وضع الإطار التنظيمي للقطاع الخاص في البلاد، عبر تقديم برامج ومبادرات سرّعت تطوير ونمو قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة.

وقد أثرت مقترحات قمة قادة مجموعة العشرين لعام 2020 بشكل مباشر على عملنا، كما ستؤثر على ما يمكننا تحقيقه خلال السنوات المقبلة. لذا، كان طموحنا خلال 2020 المساهمة في تطوير السياسات الأكثر أهمية.

وتعاونت "جدا"، منذ إنشائها من جانب صندوق الاستثمارات العامة بالتوافق مع جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة في المملكة، مع عدة هيئات تنظيمية سعودية، مثل هيئة السوق المالية ووزارة الاستثمار، لتحديد وتذليل العقبات التي تعرقل تسريع نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

وتتماشى هذه المبادرة مع الأهداف الأهم لرؤية 2030، وتسعى إلى تحقيق مهمتنا الأساسية المتمثلة في الحفاظ على النمو المستدام للاقتصاد الوطني. وقدمت وزارة التجارة قانون الشركات التجارية الجديد دعماً لجهود الحكومة السعودية المستمرة لتعزيز ازدهار نظم رأس المال الجريء والملكية الخاصة وريادة الأعمال.

ويمكن لـ"جدا"، بصفتها عنصراً رئيسياً في منظومة دعم السياسات وتوفير الاستشارات، أن تقدم التوجيه الاستراتيجي والدعم لمديري الصناديق الجدد الذين يدخلون السوق للمرة الأولى. ويسمح لها حضورها المركزي جمع وتنظيم المقترحات المقدمة إلى الحكومة لتعزيز وصول اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى منظومة رأس المال الجريء والملكية الخاصة، إضافة إلى تقديم رأس المال المطلوب للصناديق.

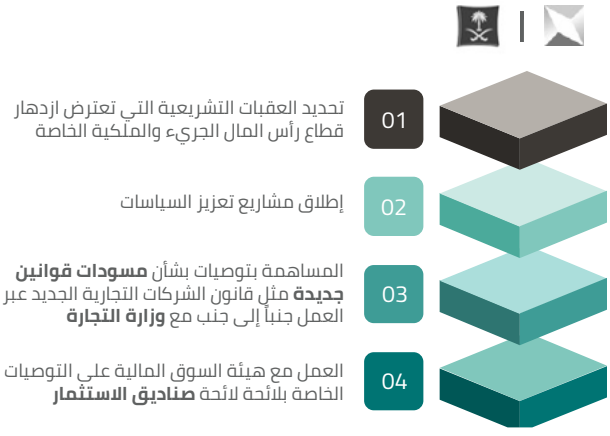

مساهمة "جدا" في وضع الإطار التنظيمي للقطاع الخاص في البلاد

10.

رؤيتنا لعام 2021

10.1 رؤيتنا لعام 2021

شكّل عام 2020 أول سنة كاملة من نشاط "جدا" بعد انطلاقها في 2019. وساهمنا خلال العام الماضي في تقوية قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة الناشئ عبر كل مستوياته المتعددة, ووفرنا الدعم لشركات عديدة في جميع أنحاء المملكة. وليست هذه سوى بداية مسيرة طويلة نحو تعميق تنويع اقتصاد الدولة. ومع تقدم العالم نحو إنهاء أزمة كوفيد-19, سيمهد عام 2021 الطريق أمام المزيد من الإنجازات في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة.

وسنركز في الفترة المقبلة على المضي قدماً بعقد استثمارات مؤثرة, ونأمل في تحقيق أثر إيجابي على فرص العمل للمواطنين السعوديين, بما يتماشى مع الأهداف الشاملة لرؤية 2030, عبر خطط متعددة لاستثمارات تضمن تدفق عائدات مالية كبيرة إلى "جدا" وتدعم جهودها للمساهمة في الاقتصاد السعودي.

واستثمرت "جدا" حتى الآن في 14 صندوق رأس مال جريء وملكية خاصة باستثمارات تتجاوز 151.4 مليون ريال سعودي (40.39 مليون دولار أمريكي), لكن لا يمكن تقييم الاستثمارات بناءً على المبلغ المستثمر فقط. بل يجب ألا ننسى أن عام 2020 شكّل فترة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للاستثمارات, بسبب عدة عوامل, أبرزها الخسائر التي تكبدتها معظم الدول نتيجة جائحة كوفيد-19. ونثق في أن عام 2021 سيكون أفضل, مع استثمارنا في المزيد من الصناديق وتنفيذ مبادرات لدعم السوق.

وستُترجم تلك الاستثمارات إلى نتائج إيجابية على المدى المتوسط والبعيد لتحقيق أهداف "جدا" وقدرتها على تقوية وتمكين القطاع الخاص. ورغم استثمار جزء بسيط فقط من تلك الالتزامات حتى الآن, نفتخر بأن محفظتنا الاستثمارية تضم أكثر من 253 شركة توفر أكثر من 3,372 فرصة عمل في السعودية.

وتعد المبالغ المستثمرة حتى الآن مساهمة إيجابية ومناسبة. ونتطلع إلى استثمار نسبة أكبر من التزاماتنا خلال عام 2021, وتقديم استثمارات جديدة تسهم في تعزيز الاقتصاد السعودي.

وفي المستقبل, سنظل ملتزمين بصقل مهارات المزيد من المتخصصين السعوديين لتسريع عملية التحول في البلاد, بالإضافة إلى استمرارنا في تحديد الفرص ذات الإمكانات العالية للاستثمار فيها.

10.2 تحفيز فرص رأس المال الجريء والملكية الخاصة بالتعاون مع جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة

ما هو تقييمك العام لأداء قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة في السعودية خلال عام 2020؟ ما هي الاتجاهات الرئيسية التي لاحظتها على مدار العام؟

شكّل عام 2020 سنة استثنائية لقطاع رأس المال الاستثماري في السعودية وكل أنحاء العالم. فرغم الأزمة التي أعقبت اندلاع جائحة كوفيد-19، أثبت قطاع رأس المال الجريء السعودي مرونته، وانعكس ذلك في عدد الجولات الاستثمارية للشركات الناشئة السعودية التي ظلت ثابتة على مدار العام تقريباً. ولوحظ أن الربع الثاني من عام 2020 شهد أكبر استثمارات من حيث القيمة. كما تمت معظم الاستثمارات عام 2020 في مراحل الجولات المبكرة (ما قبل الأولية Pre-Seed Funding , والأولية Seed Funding , والجولة أ Pre-Series A Funding)، مع عدة استثمارات تمت في الجولة أ (Series A Funding) والجولة ب "Series B Funding". كما أظهرت صناديق رأس المال الجريء في السعودية اهتمامها بالقطاعات المبتكرة والناشئة، التي كان أبرزها التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والبرمجيات والتطبيقات، والإعلام، والتكنولوجيا الصحية، وتكنولوجيا التعليم، والتوصيل / الخدمات اللوجستية.

حجم الاستثمار بالمليون ريال السعودي

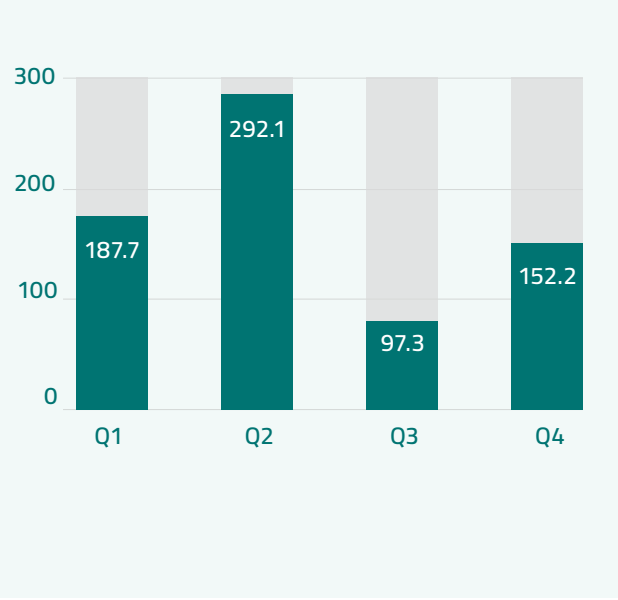

كيف تصف دور "جدا" ضمن القطاع؟

النمو المذهل لقطاع الملكية الخاصة في السعودية كان بدفع من تعاون مجموعة متنوعة ومتكاملة من أصحاب المصلحة. ويعد دور "جدا" مهماً في تطوير قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة, وتنمية منظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ككل. وتهدف رؤية 2030 إلى زيادة مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أكثر من 35% بحلول عام 2030. وقدمت "جدا" مساهمة كبيرة وواضحة نحو تحقيق ذلك الهدف عبر عقد شراكات مع الصناديق التي تلتزم بدعم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وستساعد تلك الجهود المهمة على تعزيز الابتكار وستولد المزيد من النمو الاقتصادي.

ما هي الفرص الرئيسية المتاحة في قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة خلال عام 2021 برأيك؟

تشكل زيادة رأس المال الجريء (والمبالغ التي خضعت للالتزام ولكنها لم تخصص بعد), فرصة استثمارية هائلة, إلى جانب التزايد المستمر لعدد الشركات الناشئة المحلية المبنية على التكنولوجيا. ويقوّي كل ما سبق دعم الحكومة السعودية المستمر للقطاع عبر إطلاق وتنفيذ عدد من الإصلاحات التنظيمية المواتية خلال عام 2020 (خصوصاً تعديل قوانين صناديق الاستثمار وقانونا لشركات التجارية الجديد). لذا, يُتوقع أن يثمر عام 2021 عن تدفق متزايد من الاتفاقيات الاستثمارية في قطاعات تكنولوجية متعددة. كما قد يشهد عام 2021 المزيد من جولات التمويل أ و ب (Series A and Series B Funding), مع نمو الشركات الناشئة وقابليتها للتوسع. ويُتوقع أيضاً أن يستمر تصاعد الاستثمار في المراحل المبكرة.

Jada جدا
شركة صندوق الصناديق
Fund of Funds Company
Owned by
إحدى شركات
صندوق الاستثمارات العامة
Public Investment Fund